

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 2011/2/16-14

التقارير السنوية

البند 4 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لعام 2010 المقدم إلى
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس
منظمة الأغذية والزراعة

للموافقة



Distribution: GENERAL

WFP/EB.1/2011/4

17 January 2011

ORIGINAL: ENGLISH

طُبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي
في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير شعبة العلاقات مع الهيئات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية:
السيد P. Larsen رقم الهاتف: 066513-2601

موظف العلاقات الخارجية، شعبة العلاقات مع الهيئات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية:
السيد R. Saravanamuttu رقم الهاتف: 066513-2144

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، المساعدة الإدارية لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

جاء مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010 بدعم دولي متزايد لتوسيع نطاق تدخلات صحة الأم والطفل والتدخلات التغذوية الخاصة بهما. ويستكمل هذا الدعم ما تحقق من زخم نتيجة لمؤتمر قمة لاكويلا ومؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما عام 2009 نحو تعزيز الجهود المشتركة بين الوكالات والجهات المتعددة الأطراف لتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي من خلال نهج متسق وشامل يجمع بين المساعدة الغذائية والتغذوية في حالات الطوارئ وتمكين معظم السكان الضعفاء من الوصول إلى شبكات الأمان، فضلاً عن الاستثمارات في زراعة الحيازات الصغيرة ونظم إمدادات الأغذية.

وقد لعب برنامج الأغذية العالمي دوراً محورياً في تعزيز الجهود المتسقة في مختلف أنحاء العالم، إذ شارك في لجنة الأمن الغذائي العالمي التي تم إصلاحها، إلى جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في روما، وفي الهيئات الأساسية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين – مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التي ترأسها البرنامج. كما عمل البرنامج مع شركائه من الأمم المتحدة ومن المنظمات غير الحكومية في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية بغية تعزيز الكفاءة والفعالية في أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتلبية الاحتياجات العاجلة.

وقد مثلت حالات الطوارئ الكبرى في هايتي ومنطقة السهل وباكستان تحديات كبيرة أمام مجتمع المساعدة الإنسانية من حيث تعبئة الموارد والقدرة على الاستجابة. فالنداءات الإنسانية العالمية لم تحقق إلا نصف ما يلزم من التمويل، وكان هناك اهتمام جماهيري متزايد بالقيادة والتنسيق والقدرة التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة في تعاملها مع الكوارث الكبرى. وبلغ التمويل العام 3.8 مليار دولار أمريكي مقابل خطة تستند لاحتياجات قدرها 6.9 مليار دولار أمريكي، ومع ذلك، تمكن البرنامج وشركاؤه من منع نشوء أزمة غذائية وتغذوية في حالات الطوارئ هذه وفي غيرها. كما اتخذت خطوات هامة لمتابعة توصيات تقييم نهج المجموعات الإنسانية، من خلال إنشاء مجموعة تختص بالأمن الغذائي العالمي ويقودها البرنامج بصورة مشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومن خلال تكليف البرنامج بقيادة مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ. وفي أواخر عام 2010، شارك البرنامج، بالتعاون والتشاور مع شركائه، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، في إصلاح لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية وفي تحويل الدروس المستفادة من الشراكة القوية بين الوكالات الأربع إلى مبادرات من قبيل مشروع شراكة القضاء على الجوع بين الأطفال ("شراكة ريتش")، بالاستفادة من تقسيم العمل الذي أخذت به هذه الوكالات عبر السنين.

وفي متابعة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات وحول الاتساق في المنظومة ككل، وفي المبادرات الدولية المتعلقة بالأمن الغذائي والأهداف الإنمائية للألفية، واصل البرنامج مشاركته في العمليات العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة المشتركة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والايديز وبرنامج الاتحاد الأفريقي للتنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا وفرقة عمل الأمين العام المؤقتة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالأزمة الغذائية العالمية. وتعتبر هذه المشاركة جزءاً من خطة البرنامج

الاستراتيجية وانتقاله من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية، ومن تعاونه مع الوكالات الأخرى ومع الحكومات لتنمية القدرات الوطنية ولمضاعفة أثر المساعدة الإنسانية في تحقيق الوقاية والانتقال وبناء السلام وفي توفير حلول طويلة الأجل للجوع وسوء التغذية.

وكجزء من الجهود المدعّمة لتحسين الفعالية وكفاءة التكلفة، وافق المجلس التنفيذي للبرنامج، في نوفمبر/تشرين الثاني 2010، على إصلاحات على الإطار المالي للبرنامج. وهي إصلاحات ستعزز الشفافية وستمكن من استخدام الموارد ومن نشر مجموعة أعم من الأدوات، وبصورة أكثر فعالية، بما في ذلك النقد والقوائم. كما أن التوسع في آلية الشراء الآجل سيمكن البرنامج من شراء الأغذية بصورة أفضل توقيتاً ويمكن التنبؤ بها، مما سيساند نظم الاحتياطيات الغذائية لحالات الطوارئ.

وفي عام 2010، واصل البرنامج التوسع في مجموعة أدواته البرنامجية، مع تحسين تقدير الاحتياجات وتحليل هشاشة الأوضاع؛ وتوجيه الشراء المحلي لاستهداف النساء المزارعات من أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال مبادرة الشراء من أجل التقدم؛ وتركيز برامج النقد والقوائم على سكان الحضر غير الأمنين غذائياً؛ وتوجيه التدخلات التغذوية لاستهداف الأطفال والحوامل والمرضعات؛ وتوفير الوجبات المدرسية المغذية للبنات.

وعزز البرنامج من التمكين من خلال تنفيذ مشاريع تجريبية لأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ولمبادرة توحيد الأداء في موزامبيق وباكستان ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، وقدم دعماً متواصلاً للتنسيق على المستوى القطري من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

وقد ساند البرنامج، باعتباره الوكالة الأولى في منظومة الأمم المتحدة التي نفذت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تنفيذ الأمم المتحدة على نطاق أوسع لهذه المعايير. وساهم مكتب التقييم في أعمال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

وعمل البرنامج مع شركائه على ضمان ربط الجهود الرامية إلى تحسين صحة الأم والطفل، وتخفيض الوفيات في صفوفهما، بالجهود الموجهة نحو بلوغ الأهداف الأخرى من الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك بتوسيع نطاق مبادرات التغذية و"الأيام الألف الأولى" وبرنامج "ريتس" واستراتيجية الأمين العام العالمية لصحة المرأة والطفل والأنشطة الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. واعترافاً منه بالحاجة إلى نُهج متعددة الأبعاد للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتمشياً مع مبادئ باريس وأكرا، ركز البرنامج في دعمه لتلك المبادرات على تعزيز فعالية التدخلات العالمية التي تقودها البلدان، بالتعاون مع الحكومات والشركاء.

مشروع القرار*

يوافق المجلس على "التقرير السنوي لعام 2010 المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة" (WFP/EB.1/2011/4). وعملاً بقراره 2004/EB.A/11، يطلب المجلس إحالة التقرير السنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة مشفوعاً بقرارات المجلس وتوصياته لعام 2010 وبقراره الحالي.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

المساهمة في اتساق منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها

تمويل الأنشطة التشغيلية

- 1 في عام 2010، ومع أن العدد الكلي للجوع انخفض إلى 925 مليون شخص - مما يعود في جانب منه إلى التعافي من الأزمة الاقتصادية وإلى انخفاض أسعار الأغذية - بقي الجوع على معدلات غير مقبولة وأعلى مما كانت عليه قبل الأزمة الاقتصادية وأزمة أسعار الأغذية. وقد تطلبت حالات الطوارئ الكبيرة في هايتي وباكستان والنيجر والسودان مساعدة غذائية متواصلة. وبنهاية عام 2010، بقيت الحالة الاقتصادية وأوضاع الأمن الغذائي غير مستقرة، وأثارت الزيادات الجديدة في أسعار الأغذية مخاوف جديدة من نشوب أزمة غذائية جديدة يتعرض لها أشد الناس ضعفاً. وفي 2010، وصلت المساعدة الغذائية التي قدمها برنامج الأغذية العالمي إلى 100 مليون شخص في أكثر من 70 بلداً.
- 2 ومن المنتظر أن يبلغ التمويل المتوقع للبرنامج 3.8 مليار دولار أمريكي لعام 2010. وقد تلقى البرنامج، حتى 17 ديسمبر/كانون الأول 2010 3.6 مليار دولار أمريكي من 78 مصدراً من مصادر التمويل، منها 71 حكومة مانحة، وذلك مقابل احتياجات مقدرة بمبلغ 6.9 مليار دولار أمريكي. وكانت مستويات التمويل المقدم من 44 حكومة أعلى من المتوسطات التي بلغت في السنوات الأخيرة، مما يشير إلى استمرار دعم عمليات البرنامج والالتزام تجاهها.
- 3 وفي إطار جهد كبير يرمي إلى توسيع قاعدة مانحيه والترويج لتقاسم التكاليف، وسّع البرنامج شراكاته مع 17 حكومة مضيفة، الأمر الذي وفر 72 مليون دولار أمريكي لدعم عمليات البرنامج في بلدان هذه الحكومات من خلال مساهمات عينية ومساهمات نقدية متزايدة. وشجّع اقتران التبرعات النقدية بالمساهمات العينية على مشاركة مجموعة أوسع من المانحين، فقد قدمت عدة بلدان مساهمات عينية بلغ حجمها 103 000 من الأطنان المترية وبلغت قيمتها 41 مليون دولار أمريكي.
- 4 وحتى نوفمبر/تشرين الثاني 2010، كانت نسبة 8 في المائة من جميع المساهمات متعددة الأطراف، وبلغت قيمتها 277 مليون دولار أمريكي؛ وتوفر هذه المساهمات للبرنامج مرونة أكبر في الاستجابة للاحتياجات العاجلة. كما أن اتفاقات الشراكة الاستراتيجية المتعددة السنوات تعطي البرنامج إمكانية للتنبؤ بالتمويل هو بأشد الحاجة إليها، بما يتفق مع مبادئ إعلان باريس. والجهود جارية للتوسع في هذه الاتفاقات.
- 5 وفي 2010، كانت نسبة 60 في المائة من مجموع النفقات موجهة للأزمات الممتدة. وتدل هذه النسبة على التزام البرنامج المستمر بالمساعدة على الخروج من دائرة الجوع في تلك البلدان، فالمساعدة الإنسانية لا تكتفي بإنقاذ الحياة بل تشكل كذلك استثماراً شديداً الأهمية في الأمن الغذائي والتنمية على الأجل الطويل. على أن التمويل الإنمائي بقي يواجه التحديات. ووفرت مخططات التمويل المشترك والتوسع في قاعدة المانحين والعمل مع القطاع الخاص دعماً للأنشطة الإنمائية اشتدت الحاجة إليه. ومنذ بداية المشروعات التجريبية في إطار مبادرة "توحيد الأداء"، تم تلقي 25 مليون دولار أمريكي في البلدان المختلفة من صندوق الأمم المتحدة لتوحيد الأداء.
- 6 وقد كان لكل من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ والصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية أهمية شديدة لضمان الاستجابات الفعالة السريعة للحالات الطارئة. وحتى نوفمبر/تشرين الثاني 2010، كان الصندوق المركزي المصدر الأكبر السادس لتمويل البرنامج، إذ قدّم 111 مليون دولار أمريكي، مما يمثل ما يقارب 30 في المائة من مجموع مخصصات الصندوق. وقدمت 12 حكومة مبلغ 25 مليون دولار أمريكي لحساب الاستجابة العاجلة لدى البرنامج، الأمر الذي يسر الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ.

7- وقد عكف البرنامج على تطوير شراكات مبتكرة مع القطاع الخاص تأخذ بخبرات الماضي وتحسن عمليات البرنامج المحورية. ومن المنتظر أن تصل تبرعات القطاع الخاص بنهاية عام 2010 إلى 135 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة بنسبة 29 في المائة على عام 2009، وهي بذلك تتجاوز الهدف السنوي البالغ 120 مليون دولار أمريكي. وقد بقي القطاع الخاص المانح الأكبر الخامس للبرنامج.

التسيق والمبادرات المشتركة

8- كان قرار الجمعية العامة A/RES/63/311 الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2009، حول الاتساق على مستوى المنظومة ككل، قد شجع على التعاون بين وكالات الأمم المتحدة. والبرنامج عضو في مجلس الرؤساء التنفيذيين، الذي يعقده الأمين العام للأمم المتحدة وفي لجانه الفرعية، من قبيل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وقد لعب البرنامج دوراً محورياً في هذه الهيئات، من ذلك مثلاً ترؤسه للجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

9- ورحب البرنامج بإصلاح مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الذي يرمي إلى تقوية تركيزها ويروج لزيادة أثرها الجماعي وخصوصاً على المستوى الميداني. وتشمل مبادرة الإصلاح الأولويات الاستراتيجية لدى المجموعة للفترة 2010-2011، والتي تركز على توجيه أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتحسين الأثر على المستوى القطري. كما ساند البرنامج الجهود الرامية إلى إشراك القيادات العليا على نحو أكمل، والتكفل بالمساءلة الواضحة، واستخدام المعارف والخبرات.

10- وكرئيسة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، أخذت المديرية التنفيذية للبرنامج بزمام المبادرة في مجالات مشتركة رئيسية منها الأمن والموارد البشرية والمشاريع المشتركة لتعزيز الفعالية. وقد تحقق إنجاز بارز في مجال الأمن بالموافقة على نظام جديد لمستويات الأمن سيُستند إليه في تعديل إطار إدارة المخاطر الأمنية.

11- وتعمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى على مسح واستعراض تغطية استحقاقات موظفي الأمم المتحدة والعاملين فيها في حال الإصابة أو الوفاة أو العجز لأسباب تتعلق بالخدمة، وقد اقترحت اللجنة إدخال تعديلات على التذييل "دال" من النظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة الذي سيصبح النموذج المرجعي لجميع الوكالات.

12- وتواصل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، في إطار خطة عملها لمواءمة ممارسات الأعمال، العمل على تحقيق مكاسب في الاتساق والكفاءة من خلال مشاريع مشتركة، وقد تلقت لهذه الغاية 10 ملايين دولار أمريكي. وحتى نوفمبر/تشرين الثاني 2010، حُصص للمشاريع نحو 3.5 مليون دولار أمريكي من تلك الأموال، ومن المتوقع أن يتم قريباً تخصيص المبلغ المتبقي. وتشمل المشاريع الموافق عليها نهجاً مشتركاً إزاء أهلية البائعين، وخدمات خزانة مشتركة، واستعراضاً للترتيبات التعاقدية والنظاميين الأساسيين والإداري لشؤون الموظفين والسياسات والممارسات على المستوى القطري.

13- وأرسلت بعثات مشتركة بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى إلى ملاوي وموزامبيق وفيت نام وألبانيا في مارس/آذار-أبريل/نيسان ويوليو/تموز 2010، بغية تحديد التحسينات اللازمة في ممارسات الأعمال لتعزيز الفعالية التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، وأوصت هذه البعثات بتوحيد المكاسب في المواءمة والتبسيط في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشتريات، والنهج المنسق إزاء التحويلات النقدية، والخدمات

الأساسية المشتركة، كما أوصت بوضع الخطط لتنفيذ ذلك. كما يجري العمل على مبادرة لتوحيد الإبلاغ عن النتائج، وذلك ضمن إطار مشترك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

14- **والبرنامج** هو الوكالة الرائدة في اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومبادراتها المشتركة الخاصة بأزمات الأمن

الغذائي، وهو يعمل مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على التدابير الإنسانية والرصد والتحليل. كما أعار **البرنامج** أحد موظفيه لآلية "جس النبض العالمي" في نيويورك، وهي آلية لرصد أوجه الضعف والتنبيه إليها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. كما ينشط **البرنامج** في المبادرات المشتركة الخاصة بالحد الأدنى من الحماية الاجتماعية من خلال أدوات شبكة الأمان المحددة بالسياق، والخاصة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

15- **والبرنامج** عضو في الفريق الاستشاري المعدل والمشارك بين الوكالات، التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية،

والذي نفذ نهجاً استراتيجياً لاختيار موظفين داخليين مناسبين لحضور مركز تقييم المنسقين المقيمين. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2010، كان خمسة من موظفي **البرنامج** يعملون كمنسقين مقيمين في كل من الجزائر وكمبوديا ومدغشقر وميانمار وباكستان.

16- وكان **البرنامج** الأول بين وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتيسير أفضل

الممارسات في الإدارة المالية. وفي الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2010، أصدر **البرنامج** مجموعته الثانية من الكشوف المالية المقدمة على أساس الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية تلك. وخلال عام 2010، لعب **البرنامج** دوراً هاماً في فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمعايير المحاسبية وقدم التوجيهات حول عوامل النجاح في تنفيذ **البرنامج** للمعايير الدولية.

17- وفي عام 2010، قدم **البرنامج** مساهمات هامة في التعاون بين الوكالات في مجال التقييم، بما في ذلك في فريق الأمم

المتحدة المعني بالتقييم. وشمل ذلك المشاركة في التقييم المتعدد المانحين لمنع النزاع وبناء السلام في جنوب السودان، وترؤس اجتماع عقده فريق الأمم المتحدة لثلاثة شبكات للتقييم هي: شبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في العمل الإنساني، وشبكة التقييم في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتقييمات الاستجابة لزلزال هايتي التي أجراها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

البرمجة المشتركة التي تقودها البلدان ومبادرة "توحيد الأداء"

18- تُعلّق أهمية أساسية على الجهود المبذولة لزيادة فعالية عمليات **البرنامج** القطرية وكفاءتها ولدعم عمل أفرقة الأمم

المتحدة القطرية مع الحكومات، وذلك للتكفل بتقديم أفضل دعم ممكن للأولويات الوطنية والاستراتيجيات التي تقودها البلدان، تمشياً مع مبادئ إعلان باريس واتفاق أكرا ومؤتمر قمة أكويلا ومؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي انعقد في روما عام 2009.

19- وفي عام 2010، تعاون **البرنامج** مع الوكالات والصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة في 74 برنامجاً

مشتركاً في 45 بلداً. وقد ارتفع عدد البرامج المشتركة بصورة مستمرة منذ عام 2007. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، توفر لدى 80 في المائة من مكاتبه القطرية الخمسة والثلاثين برنامج واحد على الأقل مشترك مع وكالات الأمم المتحدة. وعملاً على تعزيز الاتساق والكفاءة، يتابع **البرنامج** جهوده المتزايدة لمضاعفة الأثر الإنمائي، وذلك من خلال التخطيط والتصميم المشترك للعمليات والدعوة المشتركة والنهج الأكثر تنسيقاً إزاء العمليات ضمن أسرة الأمم المتحدة.

وقد شملت الجهود تنسيق وتبسيط ممارسات الأعمال التي تغطي مجالات المشتريات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنهج المنسق إزاء التحويلات النقدية.

20- ويشترك البرنامج بقوة في البلدان التجريبية لمبادرة توحيد الأداء ولديه عمليات مشتركة في كل من الرأس الأخضر وموزامبيق وباكستان ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وحتى نوفمبر/تشرين الثاني 2010، ومن جملة البلدان التي يُجري البرنامج عملياتها فيها، اعتمد بصورة طوعية نُهج مبادرة توحيد الأداء كلٌّ من بنن وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأثيوبيا وليسوتو وليبيريا وملوي ومالي وناميبيا وسيراليون وأوغندا.

21- وفي موزامبيق، يشارك البرنامج في 7 من برامج توحيد الأداء الثلاثة عشر، في مجالات الأمن الغذائي والصحة والتغذية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية، وإدارة حالات الكوارث. وهو يقود برنامجاً مشتركاً للأمن الغذائي. وتشمل البرامج المشتركة مشروع الشراء من أجل التقدم، الذي يقوده البرنامج، ومشروع "بناء سلاسل القيمة السلعية والصلوات السوقية لرابطات المزارعين"، والذي يرمي إلى تيسير الشراء المباشر للذرة والفاصوليا من جانب المؤسسات التي تقوم بالشراء، ومنها البرنامج، حيث تقدم منظمة الأغذية والزراعة المساعدة في مجال التدريب التقني في حين يقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية القروض. وفي رواندا، ساعد البرنامج في عام 2010 على وضع سبعة برامج مشتركة مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة⁽¹⁾ ويعمل خمس منها في مجال الحماية الاجتماعية والنمو الاقتصادي واثنان في مجال التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية واثنان آخرين في مجال التعليم. وفي باكستان، يشارك البرنامج في الأفرقة العاملة المواضيعية جميعها في البرنامج التجريبي لتوحيد الأداء، حيث ينصب التركيز الاستراتيجي بالدرجة الأولى على تعزيز قدرات الاتصالات واللوجستيات لدى الجهات الحكومية المقابلة، وخصوصاً السلطات المعنية بإدارة حالات الكوارث على المستوى الوطني ومستوى الأقاليم.

22- وفي مايو/أيار 2010، نظم البرنامج حلقة عمل دولية حول توحيد الأداء في جوهانسبرغ ترمي إلى الاستفادة من الدروس المستفادة خلال السنوات الثلاث الماضية من تنفيذ هذا النهج وإلى استعراض الابتكارات والتقدم المحرز والفرص المتاحة للتحسين استناداً إلى البرامج التجريبية. وتوحيد الأداء يتيح الفرص للبرنامج وهو يثير التحديات أمامه في الوقت نفسه. ومن الأهمية بمكان في السياق الإصلاحي الأعم أن يواصل البرنامج العمل استراتيجياً مع حكومات بلدان البرامج ومع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة، لتحقيق أقصى الميزات المقارنة التي يتمتع بها وللبناء على الشراكات والاستثمار في نُهج توحيد الأداء للتصدي للجوع وانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية. كما ساهم البرنامج في المؤتمر الثلاثي المعني بتوحيد الأداء والذي انعقد في هانوي في الفترة من 14 إلى 16 يونيو/حزيران وأوصى بمزيد من تدعيم هذا النهج.

23- وعملاً بقرار الجمعية العامة A/64/289 الخاص بالاتساق على مستوى المنظومة – والذي دعا البلدان إلى القيام، على أساس طوعي، بإعداد وثائق برامج قطرية مشتركة – وبالقرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي للبرنامج في يونيو/حزيران 2010، ستقدم وثيقة برنامج قطري مشترك لجمهورية تنزانيا المتحدة إلى الهيئات الرئاسية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة للموافقة عليها، بما في ذلك إلى المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته العادية الأولى في 2011.

الخدمات والمباني المشتركة

24- دعا البرنامج، من خلال فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالمباني المشتركة، إلى إدخال تعزيزات على إدارة المباني المشتركة. وقد أدت هذه التعزيزات إلى التعاقد مع مجلس المدونات الدولية على وضع معايير للأداء تطبق على جميع

(1) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

مشاريع المباني المشتركة التابعة للأمم المتحدة. ولا تزال المشاكل تحيط بالتمويل الرأسمالي لمبادرات المباني المشتركة، ويُنظر حالياً في آليات جديدة للتمويل، ومنها شراكات القطاعين العام والخاص.

25- ويجري العمل بصورة مشتركة على وضع مشاريع للمباني المشتركة في عدة بلدان توائم فيها الوكالات بين احتياجاتها الأمنية والتنفيذية، ومن هذه البلدان موريتانيا وزامبيا وموزامبيق وألبانيا وبوتان وملايو. وخلال التدريب الخاص بالمباني المشتركة الذي رعاه مكتب تنسيق العمليات الإنمائية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والذي أُجري في القاهرة والسنغال، نظمت فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالمباني المشتركة التدريب على المباني المشتركة لمجموعة واسعة النطاق من مديري مكاتب الأمم المتحدة الميدانية.

استعراض الإطار المالي لبرنامج الأغذية العالمي

26- تعرض الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2008-2013) مجموعة عريضة من استراتيجيات المساعدة الغذائية الرامية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج، وهي تمثل تحولاً هاماً من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية. وفي 2010، أُخضع الإطار المالي للبرنامج لاستعراض متعمق ولمشاورات مع المجلس التنفيذي بهدف زيادة توافره مع الخطة الاستراتيجية الجديدة.

27- وفي الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي المعقودة في نوفمبر/تشرين الثاني 2010، وافق المجلس على تغييرات في اللائحة العامة والنظام المالي. وتُدخل هذه التغييرات تحديثات على نموذج التكلفة في ميزانية المشروعات في البرنامج لتشمل الأنشطة غير السلعية وتكاليف الدعم المباشر المعدلة على أساس نسبة مئوية من تكاليف المشروع بدلاً من حجم الإمدادات. كما وافق المجلس على زيادة مرفق تمويل رأس المال العامل لـ 557 مليون دولار أمريكي، بما يشمل آلية التمويل بالسلف للعمليات القطرية والمبادرات المؤسسية وآلية الشراء الآجل. ومن شأن هذه التغييرات أن تحسن الكفاءة والفعالية في برامج المساعدة الغذائية، مع التكفل في الوقت نفسه بأقصى ما يمكن من المساءلة والشفافية في تمويل الأدوات الجديدة للمساعدة الغذائية من قبيل النقد والقوائم وبناء القدرات.

إصلاح المساعدة الإنسانية

28- في عام 2010، شارك البرنامج في الجهود الجارية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة والشركاء لتحسين الاستجابة الإنسانية من خلال مضاعفة الاتساق بين أنشطة المساعدة الإنسانية وتعزيز تنسيقها وقيادتها وتمويلها.

29- وفي عام 2010، واصلت اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية عملها كمنتدى رفيع المستوى للأمم المتحدة لتناول شؤون السياسة الإنسانية والمسائل التنفيذية في البلدان و/أو المناطق المتأثرة بالأزمات الإنسانية. وشملت الأنشطة عدداً كبيراً من الاجتماعات لدعم الاستجابات المتسقة لحالات الطوارئ الكبيرة من قبيل تلك التي تعرض لها كل من هايتي وباكستان.

30- والبرنامج عضو نشيط في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وهيئاتها الفرعية. وقد شارك البرنامج في عملية النداءات الموحدة وفي أفرقة العمل المعنية بتمويل المساعدة الإنسانية، حيث جرى تناول المسائل الخاصة بالسياسة العامة والمسائل الهيكلية المتصلة بتمويل المساعدة الإنسانية.

31- وفي فبراير/شباط 2010، طلبت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج ومنظمة أوكسفام دراسة تدابير تناول الأمن الغذائي والمساعدة الإنسانية في منطقة القرن الأفريقي. وأعدت خطة إقليمية في أكتوبر/تشرين الأول 2010 بالتعاون الوثيق مع أعضاء اللجنة الدائمة ومع فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة

الأمن الغذائي العالمي، وهي ستلقى الدعم من فريق شراكة إنسانية إقليمية يقدم مساندة معززة للعمليات الإقليمية والعمليات الجارية بقيادة قطرية، بما في ذلك مجموعات الأمن الغذائي و/أو خطط الأمن الغذائي على المستوى القطري.

32- وقد عزز نهج المجموعات الذي تأخذ به اللجنة الدائمة إزاء العمليات الإنسانية من التنسيق وحقق مزيداً من الاتساق وقلل في الوقت نفسه من التداخل والازدواج. ومنذ بداية نهج المجموعات في الفترة 2007/2006، تم تفعيل مجموعات اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ يقودها البرنامج في 25 بلداً من البلدان التي تواجه حالة طوارئ. ومن أصل البلدان التسعة والعشرين التي يوجد فيها منسق للشؤون الإنسانية، أنشأ 25 بلداً مجموعات للأمن الغذائي. كما ينخرط البرنامج في مجموعات أخرى، خصوصاً تلك المعنية بالتغذية والإنعاش المبكر. ففي مجموعة الإنعاش المبكر، عمل البرنامج على ضمان استجابة البرامج والأصول ذات الصلة بها لحالات الطوارئ بصورة تيسر الإنعاش المبكر، وبذلك تساعد على ردم الثغرة بين المساعدة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل.

33- وقد اكتملت في مارس/آذار 2010 المرحلة الثانية من تقييم نهج المجموعات الذي تأخذ به اللجنة الدائمة. واستناداً إلى توصيات ذلك التقييم، أجرى البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة مشاورات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بخصوص إنشاء مجموعة للأمن الغذائي العالمي. ووافقت الأطراف الرئيسية في اللجنة الدائمة على الاقتراح في اجتماعها الذي عقده في ديسمبر/كانون الأول 2010. وستعزز المجموعة الجديدة استجابات حالات الطوارئ واستجابات الإنعاش معاً بدعمها لأوجه التآزر الميداني بين قطاعي الأغذية والزراعة ضمن استجابة إنسانية واحدة للأمن الغذائي. وستنسق مجموعة الأمن الغذائي عن كثب مع المجموعات الأخرى، من قبيل مجموعة التغذية ومجموعة الإنعاش المبكر.

34- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2010، قررت الأطراف الرئيسية في اللجنة الدائمة تكليف البرنامج بالقيادة العالمية لمجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ.

35- وواصل البرنامج مساهمته في تحسينات الإجراءات على مستوى المنظومة كلها فيما يتعلق بإدارة اختيار منسقي المساعدة الإنسانية، وهو يشارك في فريق تقدير المرشحين. ويعمل اثنان من موظفي البرنامج حالياً كمنسقين للشؤون الإنسانية في كمبوديا والجزائر.

36- وخلال عام 2010، واصلت خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية، التي يديرها البرنامج، في توفير خدمات النقل الجوي بأمان وكفاءة لمجتمع المساعدة الإنسانية، متصدية لأحوال انعدام الأمن وسوء هياكل الطرق الأساسية والمسافات الطويلة وانعدام العمليات الجوية الآمنة الموثوقة. وقد عملت خدمات الأمم المتحدة هذه في 14 بلداً باستخدام 54 طائرة في المتوسط شهرياً. واستفاد من هذه الخدمات أكثر من 700 وكالة من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، المحلية والدولية، والجهات المانحة ووسائل الإعلام. وخلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أكتوبر/تشرين الأول 2010، نقلت خدمات الأمم المتحدة 273 278 من عملي المعونة و4 348 طناً مترياً من حمولات الإغاثة الإنسانية، وأجرت 250 عملية إخلاء طبي وأمني. كما ساهمت خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية التابعة للبرنامج في بناء القدرات في البلدان النامية. وأسهمت وحدة السلامة الجوية التابعة للبرنامج في التدريب، فقد اشترك منذ عام 2006 أكثر من 1 000 موظف من موظفي الطيران، من البرنامج وغيره من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وسلطات الطيران المدني، في دورات أساسية على الشؤون المتصلة بالطيران.

37- وفي 2010، واصل البرنامج تعاونه مع قوة الاتحاد الأوروبي البحرية في الصومال التي تنفذ عملية "أتلانتا" لتأمين التوريد الأمن للمساعدة الإنسانية إلى الصومال. وقد مَدَّد أجل المرافقة البحرية في الصومال حتى ديسمبر/كانون الأول 2012.

38- وفي 2010، اشترك البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مساعدة مليونين من اللاجئين. وفي ديسمبر/كانون الأول 2010، استكمل البرنامج تنقيح مذكرة تفاهم مع المفوضية لتعكس التغيرات الطارئة على سياسات واستراتيجيات الوكالتين، بما في ذلك انتقال البرنامج من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية. وتوضح المذكرة الجديدة حدود المسؤوليات في مجالات التعاون التقليدية من قبيل مخيمات اللاجئين وطرائق التعاون في مجالات التعاون الجديدة والناشئة مثل أشكال المساعدة الغذائية ومجالاتها الجديدة – النقد/القوائم والبيئات الحضرية، إلى آخر ما هنالك. وخلال عام 2010، نُفذت بعثات تقييم واستقصاءات للتغذية مشتركة بين المفوضية والبرنامج في عدة بلدان، منها بنغلاديش وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأثيوبيا وكينيا وناميبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي يوليو/تموز 2010، قامت المديرية التنفيذية للبرنامج ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بزيارة مخيمات اللاجئين الكونغوليين قرب نيانزالي، وذلك تأكيداً على الدور الشديد الأهمية للتعاون المشترك بين الوكالتين على المستوى الميداني.

الاتساق في تحقيق الأمن الغذائي

الأمن الغذائي العالمي

39- يشارك البرنامج في الشراكة العالمية الناشئة المعنية بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية، وفي جهود الأمم المتحدة الرامية إلى دعم المبادرات العالمية المتعلقة بالجوع ونقص التغذية. وقد شمل العمل في هذا المضمون المشاركة في إعداد ومتابعة مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية وفرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمم العام ولجنة الأمن الغذائي العالمي التي تم إصلاحها.

40- والبرنامج عضو في فرقة العمل الرفيعة المستوى، إلى جانب المنظمين الآخرين اللتين تتخذان من روما مقراً لهما، والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغير ذلك. وفي عام 2010، أعدت فرقة العمل الرفيعة المستوى إطار العمل الشامل واستكملته بنهجها الشامل للاستجابة للاحتياجات الفورية والأطول أجلاً لدى السكان المعرضين للخطر، بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة، من خلال تأمين حصولهم على الغذاء والتغذية وتحسين الإنتاج الزراعي والأسواق. واستمرت فرقة العمل في تقديم الدعم لخطط الاستثمار الجارية بقيادة قطرية ولتنفيذها بموجب مبادئ روما الخمسة للأمن الغذائي العالمي المستدام.

41- وعلى سبيل متابعة مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي، يعمل البرنامج في فريق مبادرة لاكويلا لتتبع التزامات مجموعة البلدان الثمانية في لاكويلا، والتي تبلغ قيمتها 22 مليار دولار أمريكي، ومسح أنشطة الأمن الغذائي في لجنة الأمن الغذائي العالمي، ووضع البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي وإطلاقه، في أبريل/نيسان 2010، وهو برنامج مقره في البنك الدولي بصفته الهيئة المشرفة عليه. وكعضو في اللجنة التوجيهية للبرنامج العالمي، قدم البرنامج الدعم لقيام البلدان الشريكة بوضع المقترحات لبرامج تحسن التغذية والحماية الاجتماعية والوصول إلى الأسواق. وواصل البرنامج، مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تعاونها في مجال الأمن الغذائي مع الاتحاد الأوروبي، لمتابعة مرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي.

42- وواصل البرنامج دعمه للآليات التي تفوقها البلدان لتنسيق الأهداف الإنمائية للألفية وبلوغها، بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية وإطار تعجيل الأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجية المتابعة التي تأخذ بها مجموعة الأمم

المتحدة الإنمائية إزاء وثيقة نتائج مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2010، وخصوصاً في مجالات الجوع والأمن الغذائي والتغذية.

43- وعُقدت في روما الدورة العامة الأولى منذ إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، وذلك في أكتوبر/تشرين الأول 2010، وشاركت فيها مجموعة من أصحاب المصلحة من قبيل الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني وهيئات البحوث. وكجزء من الإصلاح، جرى تعديل عضوية اللجنة لتشمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبرنامج، إلى جانب منظمة الأغذية والزراعة، كأعضاء كاملي العضوية.

44- وفي الدورة السادسة والثلاثين للجنة، جرى تبادل لمعلومات المبادرات العالمية من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية، ومبادرة لاكويلا للأمن الغذائي، وفرقة العمل الرفيعة المستوى، والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، واللجنة الدائمة المعنية بالتغذية في منظومة الأمم المتحدة، كما أُجري استكشاف لأوجه التآزر للترويج لمزيد من الاتساق والأثر. وسلطت الدورة الأضواء على دور المبادرات الإقليمية وتلك التي تقودها البلدان. وشملت الموائد المستديرة الخاصة بالسياسات واحدة عن الهشاشة والمخاطر برئاسة المديرية التنفيذية للبرنامج. واتخذت دورة اللجنة قرارات تتعلق باستكمال الخطوط التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأرض وغيرها من الموارد الطبيعية؛ ومتابعة التوصيات المتعلقة بالأزمات الممتدة في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم؛ وتكليف فريق الخبراء الرفيع المستوى التابع للجنة بإجراء دراسات حول تقلب الأسعار، والحماية الاجتماعية، وتغير المناخ، واستخدام الأراضي الزراعية على النطاقين الصغير والكبير، وأدوات مسح استخدام الأراضي، وأدوات لمواءمة الاستثمارات الزراعية الكبيرة مع استراتيجيات الأمن الغذائي القطرية. كما أقرت اللجنة وضع إطار استراتيجي عالمي ومسح الأمن الغذائي على المستوى القطري.

45- وفي مجال التعاون الإقليمي، واصل البرنامج دعمه للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في ثلاث مجموعات هي: الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والسلام والأمن؛ والتنمية الاجتماعية والإنسانية. وتمثلت إحدى النتائج المحددة لعام 2010 في المساعدة التقنية والإدارية التي قدمها البرنامج للاتحاد الأفريقي لإنشاء مرفق "القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر"، وهو كيان مالي قائم بذاته أفريقي الملكية. وسيقدم المرفق تمويلاً احتياطياً مجمعاً للدول الأعضاء في الاتحاد، يضمن الحصول السريع وفي الوقت المناسب على أموال محددة مسبقاً لأغراض تنفيذ خطط الاستجابة في حال تعرض بلدانها لجفاف حاد - وفيما بعد لحالات الفيضانات والأعاصير أيضاً. ومن الصفات الأساسية في هذا المرفق قاعدة البرامج الحاسوبية المسماة مشهد مخاطر أفريقيا (Africa RiskView) والتي وضعها البرنامج لأغراض التقدير الكمي للمخاطر المتصلة بالمناخ في أفريقيا ورصدها. وتبين النتائج الأولية أن المرفق سيحقق وفورات هامة في رأس المال الاحتياطي المطلوب للاستجابة لحالات الجفاف، بالمقارنة بالاستجابات القطرية الفردية.

46- وفي إطار شراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، كلف البرنامج بإجراء دراسة عنوانها "تكلفة الجوع في أفريقيا: الأثر الاقتصادي والاجتماعي لنقص التغذية بين الأطفال". وقد شكّل لهذه الغاية فريق عامل تقني يشمل البرنامج واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واليونسف ومنظمة الصحة العالمية. وستقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبرنامج ومفوضية الاتحاد الأفريقي بتنظيم لجنة خبراء رفيعة المستوى لدراسة المنهجية التي كان البرنامج قد وضعها لأغراض دراسة تكلفة الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولتكيف تلك المنهجية لأغراض الدراسة الجديدة وتحسينها حسب اللزوم.

47- وفي يناير/كانون الثاني 2010، وقع البرنامج مذكرة تفاهم مع الهيئة الحكومية الدولية للتنمية لبلدان منطقة القرن الأفريقي، التي تغطي 40 في المائة من توريدات البرنامج العالمية من حيث حجم الإمدادات. وتغطي المذكرة توحيد السياسات والاستراتيجيات والبرامج؛ وتحسين الأمن الغذائي والتغذية؛ وإدارة مخاطر الكوارث؛ والتكيف مع تغير المناخ. كما وقع البرنامج والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مذكرة تفاهم لإضفاء الصفة الرسمية على الشراكة القائمة بينهما. وستترجم هذه المذكرة إلى اتفاقات تقنية ترتبط بمجالات التعاون المحددة. ويساند البرنامج الجماعة الاقتصادية فيما يتعلق بإجراء دراسة عن جدوى نظام للاحتياطي الغذائي لحالات الطوارئ في غرب أفريقيا.

48- وتكثف التعاون في عام 2010 بين البرنامج والحكومات الوطنية لدعم برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا وغير ذلك من الأطر الوطنية. وتتلقى عدة حكومات، بناء على طلبها، الدعم لإعداد اتفاقات وخطط للاستثمار خاصة ببرنامج التنمية الزراعية الشاملة، وذلك من مكاتب البرنامج القطرية. وتساعد مشاركة البرنامج في ذلك على ضمان إدخال برامج وأنشطة الحد من الجوع في عملية برنامج التنمية الزراعية الشاملة. وقد قدم البرنامج، على أساس الإعارة، أحد كبار مستشاري الشراكات لمدة سنة لدعم أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة، وخصوصاً فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي وإدارة المخاطر، بما في ذلك الإنذار المبكر والتأهب للطوارئ والاستجابة لها.

التعاون بين المنظمات التي تتخذ من روما مقراً لها

49- واصل البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية تعزيز التعاون فيما بينها على صعيد السياسات والعمليات والإدارة. وجرى التعاون بين البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة في 62 بلداً في إطار 95 مشروعاً، أساساً في مجال الزراعة، بالإضافة إلى تعاونهما في المجموعات المواضيعية المشتركة المعنية بالأمن الغذائي، وفي التقديرات المشتركة. وجرى التعاون بين البرنامج والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في 15 بلداً في إطار 17 مشروعاً، أساساً من خلال برامج الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب والقروض الصغيرة. وفي عام 2010 تعزز الحوار بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، تمشياً مع سلسلة من التدابير التجريبية المشتركة التي كانت قد حُددت في عام 2009.

50- وقد أصدر البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة، بصورة مشتركة للسنة الثانية على التوالي، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، الذي ركز على معالجة انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمات الممتدة. ووفرت نتائج التقرير وتوصياته قاعدة للمناقشات التي جرت أثناء الدورة العامة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك تدابير المتابعة المقترحة لتحسين الاستجابة في حالات الأزمات الممتدة. وسيشارك في تقرير العام المقبل كلٌّ من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبرنامج.

51- وواصل البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة مواءمتهما لنظامي معلومات الإنذار المبكر لديهما، وهما يستجيبان بذلك لتوصيات التقييم المشترك المستقل لنظامي معلومات الأمن الغذائي لديهما. وشملت هذه المواءمة مشاورات منتظمة لوضع استراتيجيات مؤسسية شديدة الترابط لنظام معلومات الأمن الغذائي لكل من الوكالتين، وإعداد استراتيجية مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج لنظام معلومات الأمن الغذائي، استناداً للميزة المقارنة لدى كل منهما على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

- 52- وفي يونيو/حزيران 2010، وافق كل من البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على ورقة نهج مشترك للاتصالات، تقوم على الميزة النسبية لكل وكالة لمساعدة البلدان على الحد من الجوع، وتتضمن الورقة كذلك أنشطة أسبوع الأغذية العالمي.
- 53- وفي عام 2010، أجرت وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها التابعة للبرنامج، بالاشتراك مع النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة في منظمة الأغذية والزراعة، دراسات لتحليل البيانات وتكامل الأسواق في بنغلاديش وملاوي وباكستان، لوضع نماذج لأثر الصدمات الطبيعية والاقتصادية على دخل الأسر والنققات الغذائية. وطُبق هذا العمل على الفور على فيضانات باكستان أثناء التقديرات التي قادها مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي. وقام البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة ببعثات مشتركة لتقدير إمدادات المحاصيل والأغذية في أثيوبيا وغواتيمالا وهايتي وموزامبيق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجنوب السودان وزمبابوي. كما تعاونت الوكالتان مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل على القيام ببعثات مشتركة لتقدير إمدادات المحاصيل والأغذية في عدة بلدان في غرب أفريقيا، منها بوركينافاسو وتشاد وكوت ديفوار وغامبيا وغينيا وليبيريا وموريتانيا ومالي والنيجر والسنغال وسيراليون. ويشمل هذا العمل التعاون الوثيق مع مجموعة واسعة من الشركاء، بما في ذلك شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة، التابعة لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.
- 54- وواصل البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة تعاونهما من خلال اللجنة التوجيهية للنظام المتكامل لتصنيف مراحل الأمن الغذائي والوضع الإنساني، والتي يرأسها البرنامج حالياً. وشاركت الوكالتان في تحليل المراحل على المستوى القطري في 11 بلداً وساهمت في وضع مشروع التوجيهات التنفيذية لتقدير للاحتياجات ميدانياً بصورة مشتركة، في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، واختبرت ميدانياً لوحة قيادة المساعدة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وبموجب الخطة الاستراتيجية لمواجهة التحديات الإنسانية في المناطق الحضرية، التي اعتمدها اللجنة الدائمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2010، سيقوم البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة، بقيادة مشتركة، بتنفيذ الهدف الاستراتيجي 5 المتعلق بالأمن الغذائي وسبل العيش في المناطق الحضرية.
- 55- وكمثال على التعاون على المستوى القطري في الانتقال من الإغاثة إلى الإنعاش، أنشأ البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية فرقة عمل مشتركة للأمن الغذائي تقدم الدعم لهايتي لتنفيذ المساعدة الغذائية الفورية والمتوسطة والطويلة الأجل، مع تحقيق التكامل بين الإنتاج الزراعي وشبكات الأمان الاجتماعي. وقد استفادت الوكالات الثلاث مما لديها من ميزة نسبية وخبرة لتوريد البذور والمدخلات الزراعية وضمان إنجاح موسم الغرس.
- 56- ومن خلال مرفق إدارة مخاطر الطقس، المشترك بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبرنامج، عمل البرنامج، ولا يزال، على وضع وتقييم أدوات التأمين بالاستناد إلى مؤشرات الطقس لأغراض المستوى المجتمعي المحلي. وفي أعقاب مشروعين تجريبيين للتأمين الصغير في الصين وأثيوبيا في 2009، يعمل المرفق على تطوير نهج مبتكر للتأمين باستخدام مؤشرات الطقس يستند إلى الاستشعار عن بعد لاستخدامه في البلدان التي تعتبر الهياكل الأساسية لرصد أحوال الطقس فيها محدودة. وسيجري اختبار هذا النهج في مالي. ويجري العمل على تطوير الشراكات الخاصة بالتأمين ضد أحوال الطقس في مالي وغيرها من بلدان غرب أفريقيا. وفي مايو/أيار 2010، وفي إطار مرفق إدارة مخاطر الطقس، نشر البرنامج والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بصورة مشتركة دراسة رائدة عن 37 مشروعاً تجريبياً للتأمين بالاستناد إلى مؤشرات الطقس، وهي مشاريع هدفت إلى تحديد معايير مشاريع التأمين الواسعة النطاق والمستدامة.

57- وفي عام 2010، كثّفت وحدات الشؤون الجنسانية في الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها التعاون فيما بينها. وأعدت خطة عمل للشؤون الجنسانية تغطي أربعة مجالات: البحوث والدعوة وتنمية القدرات والتنسيق. وشملت الأنشطة المشتركة في عام 2010 استضافة البرنامج لاحتفال مشترك بين الوكالات الثلاث بيوم المرأة العالمي ووضع بيان مشترك عن تمكين المرأة الريفية لاجتماع الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في يوليو/تموز 2010.

58- وفي عام 2010، واصلت وكالات روما الثلاث تعزيز التعاون الإداري فيما بينها، بما في ذلك إطلاق فريق تجريبي للشراء المشترك لفترة أولية مدتها سنة واحدة. ويركز الفريق التجريبي على تنظيم مناقصات مشتركة على السلع والأشغال والخدمات التي تشتريها مقر الوكالات الثلاث، ومن المنتظر أن يغطي 25 مليون دولار أمريكي من أصل ما يمكن أن يصل إلى 100 مليون دولار أمريكي. وبحلول أكتوبر/تشرين الأول 2010، بلغت القيمة المتوقعة لأنشطة العروض المشتركة التي نظمتها الفريق 29 مليون دولار أمريكي، وذلك من 19 مناقصة مشتركة، مما حقق وفورات يتوقع أن يصل مجموعها إلى 3 في المائة من قيمة العقود.

تنمية القدرات

59- تمشياً مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات ومع الهدف الاستراتيجي 5 من الخطة الاستراتيجية (2008-2013) ضاعف البرنامج ما يقوم به من ترويج لتنمية القدرات والملكية الحكومية لبرامج الأمن الغذائي التي يساندها البرنامج. وتشمل قدرات البرنامج الأساسية للجهود الرامية إلى تنمية القدرات الوطنية على تنفيذ تدابير مكافحة الجوع تقدير الهشاشة ورسم خرائطها، وتحليل الأمن الغذائي، وإدارة سلاسل التوريد، وتصميم شبكات الأمان وتنفيذها، وتسجيل المستفيدين، والاستهداف.

60- ويواصل البرنامج توفير التدريب لموظفي الحكومة لتحسين تنفيذ الأنشطة التي يساندها البرنامج، غير أن المساعدة التقنية المضاعفة توجه أيضاً إلى تمكين البلدان، في نهاية المطاف، من تولي الملكية الإدارية الكاملة لهذه البرامج. وقد أعدت خطط عمل لبلدان بعينها لإدراج هذه الأنشطة أو تعزيزها ضمن البرامج القائمة، كما يوجه مزيد من الاهتمام إلى مرحلة تصميم البرامج، وهي مرحلة تتصف بخطورتها، وذلك لتيسير مزيد من الملكية الحكومية للبرامج التي يساندها البرنامج. من ذلك مثلاً، أثناء تصميم برنامج التغذية المدرسية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تم إيلاء اعتبار محدد لشراء الأغذية محلياً ولتكثيف الحصص وتقليل تكاليف البرنامج المذكور، بحيث تتمكن الحكومة بصورة أكثر سهولة من تولي ملكيته. كما يعطي برنامج التغذية المدرسية في الرأس الأخضر مثلاً جيداً لبرنامج تم تسليم المسؤولية عنه إلى الحكومة.

61- كما تستخدم قدرات البرنامج للمساعدة على تحسين تصميم وإدارة برامج الأمن الغذائي الوطنية غير تلك التي تنطوي على نقل مباشر للموارد من البرنامج. من ذلك أن الحكومة المصرية طلبت الدعم من البرنامج لتحسين سلسلة الإمدادات في برنامجها للأغذية المدعومة. ويساعد البرنامج الآن وزارة التضامن الاجتماعي وشريكه TNT تقنياً على تصميم نظام جديد لسلسلة الإمدادات وتجريبه.

التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

62- يواصل البرنامج ترويجه لاستخدام الموارد والخبرات المتوفرة في بعض البلدان النامية لدعم الجهود الإنمائية في بلدان أخرى. ويشكل التعاون الثلاثي، الذي يوفر الدعم التقني والمالي لبرامج التغذية المدرسية المستدامة في البلدان الناطقة

بالبرتغالية وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مجال تركيز رئيسي لاتفاق صندوق استئماني بين البرنامج وحكومة البرازيل. وقد شملت الأنشطة إقامة مركز امتياز في برازيليا لتنمية القدرات على التغذية المدرسية والتدخلات التغذوية وشبكات الأمان من خلال التدريب وتنمية القدرات لدى الحكومات الوطنية والمساعدة التقنية المباشرة وتبادل أفضل الممارسات والدعوة والبحوث الخاصة بالابتكارات. وفي موزامبيق، منذ يوليو/تموز 2010، يدعم البرنامج، هو والحكومة ووكالة التعاون البرازيلية، تنفيذ استراتيجية مستدامة للوجبات المدرسية المحلية وإدماج هذه الاستراتيجية في الأطر الحكومية المؤسسية، وتنظيم المشاريع التجريبية لاختبار طرائق الوجبات المدرسية.

63- ويدعم التعاون الثلاثي بين حكومة شيلي والبرنامج حلول الجوع في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما فيها دولة بوليفيا المتعددة القوميات وكوبا وإكوادور وغواتيمالا وهايتي وهندوراس وبيرو، في حين أن الشراكات الثلاثية مع مراكز الامتياز – من جامعات ومؤسسات إقليمية وغيرها – تساعد على إصلاح النظام الوطني للتوزيع العام في العراق. كما يروج البرنامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بين كولومبيا وبنما، لتعزيز التدعيم الحيوي؛ وبين كوبا وإكوادور وغواتيمالا وبيرو، لتكميل الأغذية بالمغذيات الدقيقة؛ وبين المكسيك وشيلي، لتعزيز استخدام الأغذية التكميلية المقواة.

64- وقد نظم البرنامج منتدى حلول الأمن الغذائي في المعرض العالمي للتنمية فيما بين بلدان الجنوب، والذي عقد باسم وكالات روما الثلاث في مقر منظمة العمل الدولية في جنيف يوم 25 نوفمبر/تشرين الثاني لتسليط الأضواء على التعاون الناجح فيما بين بلدان الجنوب. وفي محفل برئاسة البرازيل ضمّ متحدثين آخرين من منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي، عرض البرنامج برنامج إدارة الموارد البيئية تمكينا للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش في أثيوبيا.

التغذية

65- في عام 2010، بقيت مسألة التغذية موضع تركيز محوري في تدخلات البرنامج للتصدي للجوع وانعدام الأمن الغذائي. ويهدف نهج تحسين التغذية الذي يأخذ به البرنامج إلى توفير الغذاء المناسب في الوقت المناسب بغية تلبية الاحتياجات التغذوية لدى مجموعات محددة، من قبيل صغار الأطفال والنساء الحوامل والأطفال في سن المدرسة. وقد اعتمد جانب كبير من هذا العمل على التعاون مع الشركاء العالميين والإقليميين والوطنيين، بما في ذلك التعاون مع منتجي الأغذية وصانعيها المحليين.

66- وفي 2010، أتاح التركيز غير المسبوق على تغذية الأطفال في مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية فرصة للبرنامج وشركائه لمضاعفة جهود التصدي لنقص التغذية، خصوصاً بين الأطفال دون الثانية من العمر والحوامل والمرضعات. ومن أبرز صور الاهتمام الموجه إلى التغذية قيام حكومتي الولايات المتحدة وأيرلندا بإطلاق مبادرة الأيام الألف لدعم إطار توسيع نطاق التغذية ومساندة "استراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل" التي أطلقها الأمين العام.

67- وفي أبريل/نيسان 2010، تم إطلاق إطار توسيع نطاق التغذية، وبذلك اختتم أكثر من سنتين من التعاون بين البنك الدولي، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ومنظمة هيلين كيلير الدولية، والتحالف الدولي لتحسين التغذية، والبرنامج، واليونيسف، وغير ذلك من أصحاب المصلحة الرئيسيين. ويشترك البرنامج الآن في فريق المرحلة الانتقالية الذي سيعم إطار توسيع نطاق التغذية وخارطة طريقه وسيطلق تلك المبادرات في بلدان "التبكير" الثمانية. ويتمثل الهدف الأساسي من جهود توسيع نطاق التغذية في تزويد البلدان بدعم متسق فعال في سياق

توسيعها لنطاق التغذية، مع الاستفادة من البرامج والعمليات القطرية وبدعم من شراكة القضاء على الجوع بين الأطفال ("شراكة ريتش") وغيرها من آليات العمل المشترك بين الوكالات.

68- وفي شراكة أخرى ترمي إلى تجديد الجهود الرامية إلى مكافحة الجوع بين الأطفال، تعاونت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واليونيسف والبرنامج على مشروع "شراكة ريتش" للتصدي للتحديات ودعم البلدان في تسريع وتائر التقدم. ويستضيف البرنامج فريق "شراكة ريتش" في روما، وهو فريق يساند شراكة تضم العديد من أصحاب المصلحة من وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص التي تروج لحلول تقودها الحكومات، وتقدمها، لتنفيذ نهج متكامل متعدد التدخلات إزاء مجابهة نقص التغذية. ويدرس مشروعاً "شراكة ريتش" التجريبيان اللذان يجري تنفيذهما حالياً في موريتانيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية كيف يمكن لوكالات الأمم المتحدة أن تعمل بصورة أشد فعالية لتخفيض مستويات سوء التغذية المزمن، مع الاستجابة في الوقت نفسه للاحتياجات الغذائية الفورية. وتعزز الشراكة، استناداً إلى نجاح هذين المشروعين، أن توسع نطاق التجربة ليشمل عشرة من البلدان الأكثر تعرضاً في العالم.

69- وفي أواخر 2010، شارك البرنامج، بالتعاون مع شركائه - منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة واليونيسف - في عملية إصلاح اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية في منظومة الأمم المتحدة، بالاستفادة من الدروس التي استقتها الوكالات الأربع من شراكاتها في مبادرات من قبيل مشروع "شراكة ريتش" ومن تقسيم العمل الذي تطور فيما بينها خلال سنوات طويلة، مما أسهم في نجاح الإصلاح لمضاعفة أوجه القوة لدى كل من الشركاء تعزيزاً للدعم المقدم للاستراتيجيات والبرامج الحكومية الوطنية للتغذية. وسيستعرض الإصلاح هيكل اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية وعملياتها بغية تعزيز فعاليتها كقاعدة لتطابق السياسات والتنسيق فيما بينها. وقد دعت لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها السادسة والثلاثين اللجنة الدائمة إلى الانضمام إلى عضوية فريقها الاستشاري وأمانتها.

الشؤون الجنسانية

70- في أعقاب الموافقة على سياسته الجديدة بشأن المساواة بين الجنسين في عام 2009، واصل البرنامج تعزيز شراكاته على جميع المستويات، بما في ذلك فيما بين الوكالات، وقدم الدعم لجهاز الأمم المتحدة الجديد المعني بالمرأة في دوره القيادي لتنسيق عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال الآليات الحالية والقرارات التي تقودها البلدان. كما دخل البرنامج في شراكات مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية للتعاون في مجال البحوث والأنشطة المشتركة التي تساند تنفيذ سياسة البرنامج الجنسانية. وفي 2010، أنشأ البرنامج صندوقاً للابتكارات الخاصة بالشؤون الجنسانية يروج للابتكارات والشراكات ويشجعها في عمليات البرنامج التي تتصدى للجوع ضمن المنظور الجنساني.

71- وعملاً على دعم تحقيق البلدان للأهداف الإنمائية للألفية، حدد البرنامج ثلاثة مجالات للتركيز في مجال العمل الجنساني في 2010/2011، وهي: تعزيز القدرات وتحسين المساواة وتشجيع الابتكارات الميدانية. وكجزء من هذه الجهود، تدعم خطة عمل البرنامج في المجال الجنساني للفترة 2010/2011 إدماج المنظور الجنساني في السياسات والبرامج والمشاريع الوطنية للأغذية والتغذية.

72- ويواصل البرنامج مشاركته في الجهود المشتركة بين الوكالات في المجال الجنساني على مستوى الإدارة العليا وعلى مستوى العمليات، بما في ذلك اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية واللجنة التنفيذية لشؤون السلام والأمن وفرقة عمل المنظمات غير الحكومية للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي ولجنتها التوجيهية. كما يقدم البرنامج الموارد المالية

والبشرية لدعم استعراض مسألة الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي والذي تجريه اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

73- وتشمل الأمثلة عن الشراكات في الشؤون الجنسانية التعاون مع خطة كندا لتنفيذ التزامات سياسة البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين فيما يتعلق باستخدام التغذية المدرسية كنقطة دخول للترويج للمساواة بين الجنسين خلال سنوات تشكيل عقلية الطفل واستخدام طرائق مبتكرة في التعلم والدعوة للترويج لمنع العنف الجنسي والمستند إلى نوع الجنس في المدارس. وقد دخلت شبكة المنظمات غير الحكومية "انترآكشن" في اتفاق مع البرنامج تقدم الشبكة بموجبه التدريب لموظفي البرنامج وشركائه على أداة المراجعة الخاصة بالمجال الجنساني.

74- وعلى الصعيد القطري، وحيثما تم تعميم المنظور الجنساني في عملياته، يواصل البرنامج جهوده لتطوير تكنولوجيات ومهارات جديدة لتلبية احتياجات النساء. من ذلك مثلاً أن 2 700 امرأة في شمال دارفور تلقين التدريب وبدأن في إنتاج قوالب الوقود العضوي لاستخدامها في الطهي لتحل محل الخشب والفحم. ومن المنتظر أن تتلقى 57 000 امرأة أخرى تدريباً مماثلاً قبل نهاية عام 2010.

75- وواصل البرنامج تركيزه على المسائل الجنسانية في سياساته الخاصة بإدارة شؤون الموظفين، بما في ذلك التوظيف والتطوير الوظيفي. وتبلغ نسبة النساء بين موظفي البرنامج المهنيين نحو 40 في المائة. ويُقتضى من المديرين، في عملية التوظيف، أن يهتموا بصورة محددة بالتوازن بين الجنسين. على أن الاحتفاظ بالنساء لا يزال يشكل تحدياً نظراً لتزايد عدد مزارع العمل الصعبة التي يعمل فيها البرنامج. وينفذ البرنامج عدداً من التدابير لدعم التطوير الوظيفي للنساء، بما في ذلك التوسع في استخدام مركز كرانفيلد لتطوير الإدارة، الذي يتخذ من المملكة المتحدة مقراً له، لتقدير المرشحات لمناصب إدارية عالية؛ ودعم المرأة من خلال برنامج المديرين المتوسطين؛ وتقديم برامج للكوادر القيادية العليا مصممة خصيصاً للنساء في مركز أوروبا للإدارة في بلجيكا وفي جامعة سانتا كلارا في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال شراكة مشتركة بين القطاعين العام والخاص.

المبادرات والشراكات الجديدة

الشراء من أجل التقدم

76- أطلق مشروع الشراء من أجل التقدم في سبتمبر/أيلول 2008 كأسلوب مبتكر لاستخدام قوة البرنامج الشرائية في دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والترويج لتنمية الأسواق الزراعية. ويهدف المشروع، بحلول عام 2013، إلى تمكين ما لا يقل عن 500 000 من صغار المزارعين المنخفضي الدخل، ومعظمهم من النساء، من إنتاج فوائض من الأغذية وبيعها بأسعار منصفة بهدف زيادة دخولهم. وييسر المشروع إقامة الروابط بين صغار أصحاب الأرض والأسواق بصورة تعزز حصة المزارع من سعر السوق. ومن المعتزم أن تعتمد الحكومات الوطنية نماذج الشراء من أجل التقدم الناجحة في سياق استراتيجيات وسياسات وبرامج مناصرة لصغار أصحاب الأرض، مما يضمن استمرارية هذه الأنشطة. كما تهدف مشاريع الشراء من أجل التقدم التجريبية إلى استخلاص دروس ونُهُج يمكنها أن تؤثر على تصميم البرنامج وتنفيذه لبرامجه ومشاريعه لضمان توفير الدعم لمزارعي الحيازات الصغيرة، الذين يُعتبرون عادة من المستفيدين المحتملين من المساعدة الغذائية التي يقدمها البرنامج.

77- وقد بدأ العمل بمشاريع الشراء من أجل التقدم التجريبية في 20 بلداً، ويصل تمويلها العام إلى 137 مليون دولار أمريكي خلال خمس سنوات. وبنهاية أكتوبر/تشرين الأول 2010، أدت ممارسات الشراء المبتكرة إلى التعاقد على 120 000 طن متري من السلع الغذائية في 20 بلداً. ويجري تنفيذ هذا النشاط بمشاركة مجموعة واسعة من الشركاء، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

78- وتشكل تنمية القدرات والتدريب مكوناً أساسياً من مكونات الشراء من أجل التقدم. وفي رواندا، حيث تشكل مشاريع الشراء من أجل التقدم جزءاً من برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، تلقت التعاونيات المستهدفة تدريباً مخصصاً للمدربين في مجال التخزين والمستودعات، واقترن ذلك بتدريب شامل على العمل الزراعي من حيث كونه عملاً تجارياً، مما شمل التدريب على القيادة وإدارة الأعمال. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، قُدم تدريب مشترك بين البرنامج وتحالف الثورة الخضراء في أفريقيا والحكومة للمزارعين في تعاونيات الادخار والائتمان التي تُشارك في المشروع التجريبي للشراء من أجل التقدم. وفي موزامبيق ينصب تركيز البرمجة المشتركة بين شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، على مشروع الشراء من أجل التقدم.

النقد والقسائم

79- في عام 2010، توطد ما يقوم به البرنامج من برمجة تستند إلى النقد باستخدام النقد والقسائم معاً كطرائق للتحويلات في برامج المساعدة الغذائية. وقد أصبح النقد والقسائم الآن، وهما يجريان في سياق تعاون مع الشركاء من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، جزءاً أساسياً من مجموعة أدوات البرنامج، مما يمكن من القيام بمزيد من التدخلات المكيفة حسب السياق لتخفيف الجوع وسوء التغذية.

80- وبحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2010، كان البرنامج قد وافق على تدخلات ذات أساس نقدي في 48 مشروعاً تبلغ قيمة التحويلات الخاصة بها ما مجموعه 311 مليون دولار أمريكي. ويجري العمل على تصميم 25 تدخلاً إضافياً أو هي تنتظر الموافقة عليها، وتبلغ قيمة التحويلات الخاصة بها ما مجموعه 69 مليون دولار أمريكي. وفي عام 2010، خطط البرنامج لتقديم المساعدة إلى 4.2 مليون مستفيد من خلال تدخلات قائمة على النقد، نصفها تدخلات جاءت في أعقاب مشاريع تجريبية.

81- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2010، أطلق البرنامج مبادرة "النقد من أجل التغيير"، مستثمراً في قدرته على توريد التحويلات النقدية بكفاءة في ظل البيئات المناسبة، عملاً على تيسير مواصلة التوسع في نطاق البرامج القائمة على النقد والقسائم. وسيوجه استثمار أولي قدره 5.7 مليون دولار أمريكي نحو تحسين قدرات الموظفين والقدرات على التوريد خلال السنتين المقبلتين.

82- وبدعم من حكومة إسبانيا، يتشارك البرنامج أيضاً مع المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية في تصميم مجموعة من تدخلات النقد والقسائم، وتنفيذها وتقييمها، في إكوادور والنيجر وتيمور ليشتي وأوغندا واليمن.

83- ويتضح دور النقد والقسائم في تعزيز سلامة تدخلات البرنامج بأمتلة عدد من البلدان. ففي هايتي، ومع انتهاء التوزيع العام للأغذية على ضحايا الزلزال وانتقال البلاد إلى مرحلة إعادة البناء، توفر برامج النقد والغذاء مقابل العمل التي يضطلع بها البرنامج فرص العمالة لـ 70 000 مشترك، مما يفيد 350 000 شخص ويساعد على إزالة الأتقاض وإعادة بناء الهياكل الأساسية.

84- وكجزء من الاستجابة لمشكلة اللاجئين العراقيين في الجمهورية العربية السورية، غطى البرنامج 32 000 مستفيد من خلال نظام للقوائم الإلكترونية باستخدام الهواتف النقالة، وذلك في شهري سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2010. وبحلول نهاية أبريل/نيسان 2011، سيعمل نظام القوائم الإلكترونية في 11 موقعا في البلد كله، بحيث يصل إلى 70 000 عراقي. وفي زامبيا، نفذ البرنامج مشروعاً تجريبياً للقوائم استهدف 24 000 أسرة تضم أفراداً مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الايديز أو بالسل، من خلال نظام الكتروني للتوريد والتتبع يستخدم الهواتف النقالة في توفير القوائم الإلكترونية. وفي الفلبين، في أكتوبر/تشرين الأول 2010، أطلق البرنامج تحويلات نقدية باستخدام الهواتف النقالة في أحياء الصفيح في مانيلا، وذلك كجزء من أنشطة النقد مقابل العمل.

الوجبات المدرسية

85- أجرى البرنامج تحويلات على ما يقدمه من تغذية مدرسية بغية مواكبتها مع سياسات التعليم والصحة المدرسية والتغذية على المستوى القطري وإدماجها في العمليات القطرية للتمويل والميزنة. كما يجري التأكيد على دور التغذية المدرسية في شبكة الأمان، وذلك بفضل الفوائد المتعددة التي تحققها التغذية المدرسية في التعليم والتغذية والشؤون الجنسانية ونقل القيمة. وهناك مفهوم ناشئ جديد يتلخص بعبارة "الطفل المتمتع بالصحة". والنهج الشمولي هذا يمضي إلى ما هو أبعد من الأيام الألف الأولى من الحياة ليشمل دعم الأطفال في سن المدرسة التمهيديّة وسن المدرسة، من خلال نهج لدورة الحياة يتضمن سلسلة من التدخلات المحددة لأعمار بعينها. كما يشدد على تقديم الدعم قبل الولادة من خلال تثقيف أمهات المستقبل وتعليم البنات في دائرة تمتد من الفتاة المراهقة إلى الرحم إلى سن الرضاعة إلى الطفولة المبكرة وحتى سن المدرسة.

86- وقد وصلت أنشطة التغذية المدرسية التي يساعدها البرنامج إلى 21.9 مليون مستفيد في عام 2009، ومن المنتظر أن تصل إلى عدد مماثل في عام 2010. وهي تبقى جزءاً أساسياً من الحملة العالمية التي تقودها اليونيسكو لتحقيق التعليم للجميع لبلوغ الهدف 2 من الأهداف الإنمائية للألفية، وفق ما أكده مجدداً إعلان فبراير/شباط 2010 الصادر في أديس أبابا عن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع. كما تواصل وكالات الأمم المتحدة العمل سوية على توفير مجموعة تدخلات أساسية تتألف من 12 تدخلاً، وعلى وجه الخصوص اليونيسف والبرنامج فيما يتعلق بالخدمات التعليمية وتوفير الأغذية، ومنظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بالحدائق المدرسية؛ ومنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بإزالة الديدان. كما تطورت مجدداً في 2010 الشراكة الاستراتيجية بين البرنامج والبنك الدولي، حيث اضطلعاً بمبادرات في بنغلاديش وكوت ديفوار وهايتي وغانا وكينيا وليسوتو وملاوي ومالي وموزمبيق. وتركز المساعدة المقدمة على تعميم التغذية المدرسية في السياسات والخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتنمية القدرات المؤسسية على تنفيذ التغذية المدرسية بصورة مستدامة وفعالة من حيث التكلفة، والانتقال إلى برامج للتغذية المدرسية أطول أجلاً مملوكة وممولة وطنياً. وقد شهدت الشراكة بينهما توسعاً لتشمل دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتي تساند التغذية المدرسية المتحققة وطنياً من خلال برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا والشراكة من أجل نماء الطفل.

الحصول على الحطب ومصادر الطاقة البديلة بصورة آمنة في أوضاع المساعدة الإنسانية

87- بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والهيئة المعنية بالنساء اللاجئين، وغير ذلك، يعمل البرنامج على تنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بالحصول على الحطب ومصادر الطاقة البديلة بصورة آمنة في أوضاع المساعدة الإنسانية، وهي فرقة تابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ويرأسها البرنامج بالاشتراك مع المفوضية. وكعضو قيادي في التحالف العالمي لتوفير مواعيد الطهي النظيفة الذي تتولى قيادته مؤسسة الأمم المتحدة، يساعد

البرنامج على حماية النساء والأطفال من العنف وعلى معالجة المخاطر البيئية المرتبطة بحالات التشرد، وخصوصاً قلة توفر الحطب في حالات النزاع والكوارث الناتجة عن الأحوال الجوية. ويجري العمل على برامج الحصول على الحطب ومصادر الطاقة البديلة بصورة آمنة في أوضاع المساعدة الإنسانية في هايتي وسري لانكا والسودان وأوغندا، وهناك خطط للتوسع إلى بلدان أخرى – جمهورية الكونغو الديمقراطية وأثيوبيا وكينيا. ومن المنتظر في عام 2010 أن يستفيد نحو 3.2 مليون من النساء وتلاميذ المدارس بصورة مباشرة من توفير المواد وأنواع الوقود المتصفاة بكفاءة الطاقة في إطار هذا المشروع. وفي دارفور، يعمل البرنامج مع المفوضية على برنامج للحصول على الحطب ومصادر الطاقة البديلة يستهدف المشردين داخلياً، كما يجري العمل مع المفوضية على تنفيذ خطط في كينيا لتوفير وقود الطهي والمواد للاجئين.

التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى

88- في 2010، وقّع البرنامج مذكرة تفاهم عالمية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تغطي مجالات سبل العيش والإنعاش، وتغير المناخ، وتخفيف مخاطر الكوارث، وتعزيز التعاون من خلال نظام المجموعات. كما عمل البرنامج على استكمال مذكرة تفاهم مع صندوق الأمم المتحدة للسكان تغطي مجالات من قبيل اللوجستيات، ومنع العنف الجنساني؛ ومع منظمة الصحة العالمية في مجالات من قبيل التغذية، والتأهب، واللوجستيات؛ ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجالات منها الأمن الغذائي، وحماية البيئة، وتخفيف مخاطر الكوارث، والتكيف مع المناخ. ومن المنتظر أن تكون هذه المذكرات جاهزة في أواخر 2010/أوائل 2011.

89- واستمر التعاون بين البرنامج واليونيسف في مجموعة واسعة من المجالات، وخصوصاً فيما يتعلق بمعالجة سوء التغذية على الصعيد الميداني. ويعمل البرنامج واليونيسف على إضفاء صبغة ثلاثية على بيانات كل منهما في إندونيسيا ومدغشقر وملاوي ونيبال وزامبيا لأغراض إنشاء نظام مشترك لرصد الأمن الغذائي والتغذوي، ما ينتظر أن يرفد مبادرة جس النبض العالمي التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة. وأولى البرنامج واليونيسف اهتماماً خاصاً لاحتياجات الأطفال دون الثانية من العمر في حالي الطوارئ في النيجر وباكستان.

90- وقد قامت المديرية التنفيذية للبرنامج في 31 أغسطس/آب و 1 سبتمبر/أيلول بزيارة للمناطق المتأثرة بالفيضانات في باكستان. وزارة مناطق الفيضانات برفقة المدير التنفيذي لليونسف حيث استعرض الاثنان التعاون بين الوكالتين لمساعدة ضحايا الفيضانات. وكانت للملاحظات أثناء الزيارة أهمية كبيرة في اعتماد كل من اليونسف ومنظمة الصحة العالمية والبرنامج لاستراتيجية البقاء المبتكرة، التي ترمي إلى تقديم استجابة متكاملة من خلال مجموعات الصحة، والمياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية، والتغذية، والأغذية.

البنك الدولي

91- استمر في عام 2010 التعاون بين البرنامج والبنك الدولي، بما في ذلك في مجالات التغذية المدرسية والأمن الغذائي وشبكات الأمان وعمليات الإغاثة. وكان التعاون مكثفاً على المستوى الميداني. وفي هايتي، ساند البنك الدولي استجابة البرنامج لحالة الطوارئ الناتجة عن الزلزال بتقديم 3 ملايين دولار أمريكي؛ وفي نيبال، آمن البنك الدولي للبرنامج أكثر من 35 مليون دولار أمريكي كجزء من التمويل الإضافي لشبكات الأمان الاجتماعي. وقد جاءت هذه الأموال من ائتمان ومنحة قدمتهما المؤسسة الإنمائية الدولية، وهي تستخدم في برنامج الأشغال العامة الذي يضطلع به البرنامج.

المنظمات غير الحكومية

- 92- في عام 2009، تشارك البرنامج مع 220 منظمة دولية غير حكومية و2178 منظمة محلية غير حكومية في 155 مشروعاً في 67 بلداً في جميع أنحاء العالم. وفي 2009، تم توزيع 2.4 مليون طن متري من الأغذية عن طريق المنظمات الشريكة غير الحكومية - أي 52 في المائة من مجموع الأغذية التي وزعها البرنامج خلال السنة.
- 93- وكانت المنظمات غير الحكومية شريكة للبرنامج في وضعه لأدوات جديدة تستجيب للاحتياجات الخاصة بالجوع، بما في ذلك النقد والقوائم والشراء من أجل التقدم. وبتعزيز الشراكات في هذه المجالات، يعزز البرنامج والمنظمات هذه قواعد المعارف والقدرات لدى كل منهما، مع التمكين من الوصول إلى عدد أكبر من المحتاجين. كما يتعاون البرنامج مع عدة منظمات غير حكومية في برامج التغذية، حيث يطبق نظام الصحة والنهج المستندة إلى المجتمعات المحلية، سواء للوقاية من سوء التغذية أو لعلاج.
- 94- وعقدت في 16 و17 نوفمبر 2010، دورة المشاورات السنوية السادسة عشرة بين البرنامج والمنظمات غير الحكومية، وذلك في مقر البرنامج، حيث اجتمع ما يقارب 40 ممثلاً من 24 من شركاء البرنامج الرئيسيين من المنظمات غير الحكومية والشبكات والمنظمات الجامعة. وجرى في سياق المشاورات تبادل الخبرات والآراء حول النقد والقوائم، ونهج التغذية المحسنة، والشراء من أجل التقدم، كما ناقشت حالات الطوارئ الإنسانية الكبيرة التي شهدتها مؤخراً كل من هايتي والنيجر وباكستان، مع التركيز على التنسيق بين المجموعات وضمن كل منها، والعمل مع السكان المتأثرين، والاستجابة لحالات الطوارئ في السياق الحضري.
- 95- وعلى الصعيد التنفيذي، يشرك البرنامج شركاءه المتعاونين من المنظمات غير الحكومية في التوعية وبناء القدرات في عدد من المجالات، بما في ذلك ما يتعلق بتعميم حماية المدنيين في سياق المساعدة الإنسانية. ومنذ بدء مبادرة الحصول على الحطب ومصادر الطاقة البديلة بصورة آمنة في أوضاع المساعدة الإنسانية، تشارك البرنامج مع المنظمة غير الحكومية "الهيئة المعنية بالنساء اللاجئات" التي قدمت المساعدة التقنية المتعلقة بتوجيه تلك المبادرة، وسانددت البرنامج في مجال الدعوة وفي إجراء التقييمات الميدانية. كما يشرك البرنامج المنظمات غير الحكومية في وضع السياسات وتنفيذها فيما يتعلق بالتغذية المدرسية والشؤون الجنسانية.
- 96- وعمل البرنامج بصورة مشتركة مع المنظمات غير الحكومية "العمل لمكافحة الجوع"، وأوكسفام بريتانيا العظمى، ومنظمة إنقاذ الطفولة-المملكة المتحدة، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية، والاتحاد الدولي لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر، بغية تنقيح دليل الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة للكوارث (مشروع "سفير") في عامي 2009 و2010.

الحوكمة المؤسسية

- 97- عُقد اجتماع عام 2010 المشترك بين المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسف والبرنامج في نيويورك في 15 و18 يناير/كانون الثاني 2010، وقام بتنسيق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشملت موضوعات المناقشة الرئيسية مبادرة توحيد الأداء، وتقييم منجزات الأهداف الإنمائية للألفية، وتغيير المناخ، والتنمية، كما شملت إحاطة عن زلزال هايتي. وشددت المناقشات على دور التنسيق في الأمم المتحدة في تحسين الفعالية وتحقيق الملكية الوطنية، وأثيرت فيها شواغل تتعلق بالأثر على الأمن الغذائي والحاجة إلى شبكات الأمان، كما

أكدت على الحاجة إلى توفير الموارد الكافية على الأجلين القصير والطويل لتكثيف الجهود الرامية إلى التخلص من انعدام الأمن الغذائي والقضاء على الجوع.

98- وزار رواندا وفدٌ يمثل المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف والبرنامج، وذلك في الفترة من 22 إلى 30 مارس/آذار. ومكّنت الزيارة أعضاء المجالس من رؤية وكالات الأمم المتحدة تعمل معاً ضمن إطار مبادرة توحيد الأداء. وجمع الوفد ردود فعل إيجابية من مسؤولي الحكومة والشركاء الإنمائيين، الذين شددوا على زيادة الأثر والكفاءة الناجم عن عمل الأمم المتحدة المنسق والمبسط.